السوق الكويتي يأتي في المرتبة الخامسة من حيث نسبة الخسائر في الأسبوع الماضي

«بيان للاستثمار»: البورصة تترقب إعلان النتائج المالية للشركات عن عام 2015

■ السيولة المتداولة للبورصة انخفضت في جلسة الأربعاء الماضي إلى 6.66 ملايين دينار وهو أدنى مستوى لها منذ ما يقرب من عام ونصف

قالت شركة بيان للاستثمار ان سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) يشهد حالة من الترقب انتظارا لإعلان الشركات المدرجة نتائجها المالية لعام 2015 والتي من المتوقع ان تعلن في الأسابيع القليلة المقبلة.

وقالت الشركة في تقرير متخصص ان السوق استقبل عام 2016 باللون الأحمر وسجلت مؤشراته الثلاثة خسائر متباينة تزامنا مع الخسائر التي منيت بها معظم مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية الأخرى على وقع التطورات التي تشهدها المنطقة، حيث ادى اشتداد الأزمة السعودية الإيرانية إلى قلق الأوساط الاستثمارية والاقتصادية، خاصة بعد قطع بعض الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية مع إيران، وهو الأمر الذي من شأنه أن يثير الكثير من التخوفات نظرا للارتباط الوثيق بين الأسواق المالية والأوضاع السياسية المحيطة بها.

هذا وشهد السوق خلال الأسبوع الماضي تراجع نشاط التداول فيه بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الأخير من العام 2015، لاسيما السيولة المتداولة التي انخفضت في جلسة يوم الأربعاء السابق بشكل لافت، حيث بلغت 6.66 مليون دينار كويتي، وهو أدنى مستوى لها منذ ما يقرب من عام ونصف العام تقريبا. وتجدر الإشارة إلى أن تراجع مستويات السيولة في السوق يعود إلى افتقاد الكثير من المستثمرين للثقة في عودة السوق إلى سابق عهده، فضلا عن حالة القلق والحذر التي تنتاب العديد من المستثمرين هذه الفترة وعزوف بعضهم عن الاستثمار نتيجة استمرار أزمة انخفاض أسعار النفط الحالية، وتأثيراتها المتوقعة على الاقتصاد المحلي، خاصة في ظل عدم وجود رؤية حكومية واضحة (حتى الآن) أو خطة محددة تهدف إلى إنقاذ الاقتصاد الوطني من تداعيات تدهور أسعار النفط منذ أكثر من عام ونصف، حيث هبط سعر برميل النفط في السوق العالمي خلال الأسبوع المنقضي إلى أدنى مستوى له منذ عام 2004. من جهة أخرى، يشهد سوق الكويت للأوراق المالية حالة عامة من الترقب، انتظاراً لإعلان الشركات المدرجة عن نتائجها المالية للعام 2015، والتي من المتوقع أن يتم الإعلان عنها خلال الأسابيع القليلة القادمة.

وبمقارنة أداء السوق الكويتي مع أسواق الأسهم الخليجية خلال الأسبوع المنقضي، فقد شغل المرتبة الخامسة في ترتيب تلك الأسواق من حيث نسبة الخسائر المسجلة، حيث انهت جميعها تعاملات الأسبوع مسجلة خسائر متباينة تراوحت بين 1 في المئة و9 في المئة، وذلك بقيادة السوق المالية السعودية وبورصة قطر اللذان كانا الأكثر خسارة مع نهاية الأسبوع، في حين كان سوق مسقط وبورصة البحرين هما الأقل خسارة. وفيما يلي جدول يبين اداء أسواق الأسهم الخليجية خلال الأسبوع الأول من العام 2016:

الأداء الأسبوعي لمؤشرات أسواق الأسهم الخليجية

على الصعيد الاقتصادي، اعادت وزارة المالية تشكيل اللجنة العليا لإصلاح الإدارة المالية العامة، في ضوء الصعوبات التي تواجهها الموازنة العامة للدولة، وذلك برئاسة وزير المالية (انس الصالح)؛ وتختص اللجنة بالإشراف والمتابعة المستمرة لتنفيذ الإجراءات اللازمة لتحقيق الغايات المستهدفة بوثيقة استراتيجية الإصلاح التي أعدها البنك الدولي. ومن بينها الحد من الهدر في الإنفاق العام.

هذا وتأمل ان تجد اللجنة السبيل لتحقيق هدف إصلاح السياسات الاقتصادية للدولة، والتي اثبتت عجزها عن القيام بالإصلاحات المطلوبة على مر السنوات الماضية، وان تعمل على تنفيذ توصيات البنك الدولي وصندوق النقد والمؤسسات الاقتصادية العالمية والمحلية التي قدمت على مر السنوات الماضية توصيات كثيرة كان مصير معظمها ادراج الملفات، وذلك من خلال وضع برنامج محدد بخطة زمنية معلنة، وكذا المضي قدماً في تحقيق الإصلاح الاقتصادي المؤمول، لاسيما في ظل انخفاض أسعار النفط الذي ادى إلى تراجع إيرادات الدولة بشكل واضح، وانعكس سلباً على كافة القطاعات الاقتصادية في الدولة بما فيها سوق الكويت للأوراق المالية.

وفي هذا الصدد، اصدرت مؤسسة (اكسفورد بزنس غروب) البريطانية للاستشارات خلال الأسبوع المنقضي تقريراً اقتصادياً عن الكويت اشارت فيه إلى ان انخفاض أسعار النفط قد اثر فعلياً في الناتج المحلي الإجمالي للدولة، إذ سنسجل عجزاً بنسبة 4.4 في المئة في السنة المالية الحالية، وذلك بعد ان حققت فوائض مالية نسبتها 11.7 في المئة في السنة المالية 2014/2013. واضافت المؤسسة انه على الرغم من وجود نية لترشيد الإنفاق في الميزانية، لاسيما الحديث عن إلغاء الدعم عن الوقود وزيادة رسوم الكهرباء والماء وغيرها من الأبواب التي تتضمنها الميزانية، إلا ان ذلك لن يمنع حدوث انخفاض في الحساب الجاري للكويت ليسجل ما نسبته 8.9 في المئة من إجمالي الناتج المحلي للعامين الماضي والحالي. هذا وقد اكدت المؤسسة أن المشاريع التنموية وتطوير عدة قطاعات اقتصادية بما يؤدي إلى تنويع مصادر الدخل، وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية للبلاد، وتشجيع القطاع الخاص لأخذ دور أكبر في الاقتصاد الوطني، كل ذلك سيكون هو القائد للنمو في العام 2016، وسيؤدي ذلك (بحسب رؤية المؤسسة) إلى بناء اقتصاد قوي واستمرار النمو في العام الجاري.

وبالعودة إلى اداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع المنقضي، فقد اجتمعت مؤشراته الثلاثة على الإغلاق في المنطقة الحمراء، وذلك على إثر استمرار عمليات البيع العشوائية في السيطرة على حركة التداول، حيث شملت العديد من الأسهم التي تم التداول عليها خلال الأسبوع، وعلى رأسها الأسهم القيادية والتشغيلية، مما انعكس سلباً على كافة مؤشرات السوق، وخاصة المؤشر السعري الذي انهى تداولات الأسبوع المنقضي عند أدنى مستوى له منذ منتصف عام 2004 تقريباً. وقد شهد السوق هذا الأداء بالتزامن مع حالة الترقب والحذر التي تسيطر على العديد من المستثمرين هذه الأيام انتظاراً لنتائج الشركات المدرجة عن عام 2015. من جهة أخرى أدى تراجع أسعار العديد من الأسهم خلال تداولات الأسبوع الماضي إلى خسارة القيمة الرأسمالية للسوق أكثر من 600 مليون دينار كويتي خلال أربع جلسات فقط، لتصل إلى 24.66 مليار دينار كويتي، بالمقارنة مع 25.27 مليار دينار كويتي مع نهاية الأسبوع قبل الماضي.

هذا وقد استهل السوق أولى جلسات الأسبوع على تراجع لجهة إغلاق مؤشراته الثلاثة في ظل ضغوط بيعية قوية شملت الكثير من الأسهم القيادية والصغيرة، وذلك وسط تباين المتغيرات اليومية لنشاط التداول، حيث ارتفع عدد الأسهم المتداولة بشكل واضح مع نهاية الجلسة، فيما سجلت قيمة التداول تراجعاً محدوداً. في حين واصل السوق تسجيل الخسائر لمؤشراته في الجلسة التالية، متأثراً باستمرار عمليات البيع التي تعد هي السمة الرئيسية التي تميز تداولات السوق هذه الفترة.

أما في جلسة يوم الأربعاء، فقد شهد السوق أداء متبايناً حيث استمر المؤشر السعري في تسجيل الخسائر للجلسة الثالثة على التوالي منذ بداية العام الجديد، في حين تمكن المؤشرين الوزني وكويت 15 من تعويض جزء بسيط من خسائرهما بدعم من عمليات الشراء الانتقائية التي نفذت على عدد من الأسهم القيادية. والجدير بالذكر أن مستوى السيولة المتداولة في السوق قد سجل تراجعاً لافتاً بلغت نسبته 41.80 في المئة بالمقارنة مع جلسة يوم الثلاثاء، ليبلغ 6.66 مليون دينار كويتي فقط. هذا وقد عاد السوق في جلسة نهاية الأسبوع إلى الاجتماع على الإغلاق في المنطقة الحمراء، حيث جاء ذلك وسط نمو قيمة التداول بشكل واضح خلال الجلسة، حيث وصلت نسبة ارتفاعها إلى 169 في المئة مقارنة مع الجلسة السابقة.

واقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 5,475.15 نقطة، مسجلاً انخفاضاً نسبته 2.49 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني تراجعاً نسبته 2.53 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 372.05 نقطة. واقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 876.45 نقطة، بانخفاض نسبته 2.66 في المئة عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. هذا وقد شهد السوق نمو المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 8.83 في المئة ليصل إلى 11.10 مليون د.ك. تقريباً، في حين سجل متوسط كمية التداول تراجعاً نسبته 12.87 في المئة، ليبلغ 105.87 مليون سهم تقريباً.

مؤشرات القطاعات

سجلت جميع قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية تراجعاً لمؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي باستثناء قطاع التكنولوجيا، حيث حقق مؤشره ارتفاعا نسبته 1.41 في المئة، وذلك بعد أن اغلق عند مستوى 831.71 نقطة. هذا وقد تصدر قطاع الخدمات المالية القطاعات التي سجلت تراجعاً، إذ انخفض مؤشره بنسبة بلغت 3.65 في المئة، مغلقاً عند مستوى 573.65 نقطة. فيما شغل قطاع المواد الأساسية المرتبة الثانية بعد أن تراجع مؤشره بنسبة بلغت 3.38 في المئة، منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 953.01 نقطة، في حين شغل قطاع العقار المرتبة الثالثة بعد أن أغلق مؤشره عند مستوى 908.95 نقطة، مسجلاً انخفاضاً بلغت نسبته 3.38 في المئة. أما أقل القطاعات تراجعاً فكان قطاع الخامس، إذ أقفل عند مستوى 1,123.66 نقطة، مسجلاً انخفاضاً نسبته 0.30 في المئة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 176.85 مليون سهم تقريباً، شكلت 41.76 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 103.68 مليون سهم للقطاع، أي ما نسبته 24.48 في المئة من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع البنوك والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 20.13 في المئة بعد أن وصل إلى 85.26 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 38.36 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 17.04 مليون د.ك. تقريباً، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 20.52 في المئة، وبقيمة إجمالية بلغت 9.11 مليون د.ك. تقريباً، أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع السلع الاستهلاكية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 4.79 مليون د.ك.، شكلت حوالي 10.77 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

■ «المالية» تعيد تشكيل اللجنة العليا لإصلاح الإدارة المالية العامة لتحقيق الغايات المستهدفة بوثيقة إستراتيجية الإصلاح

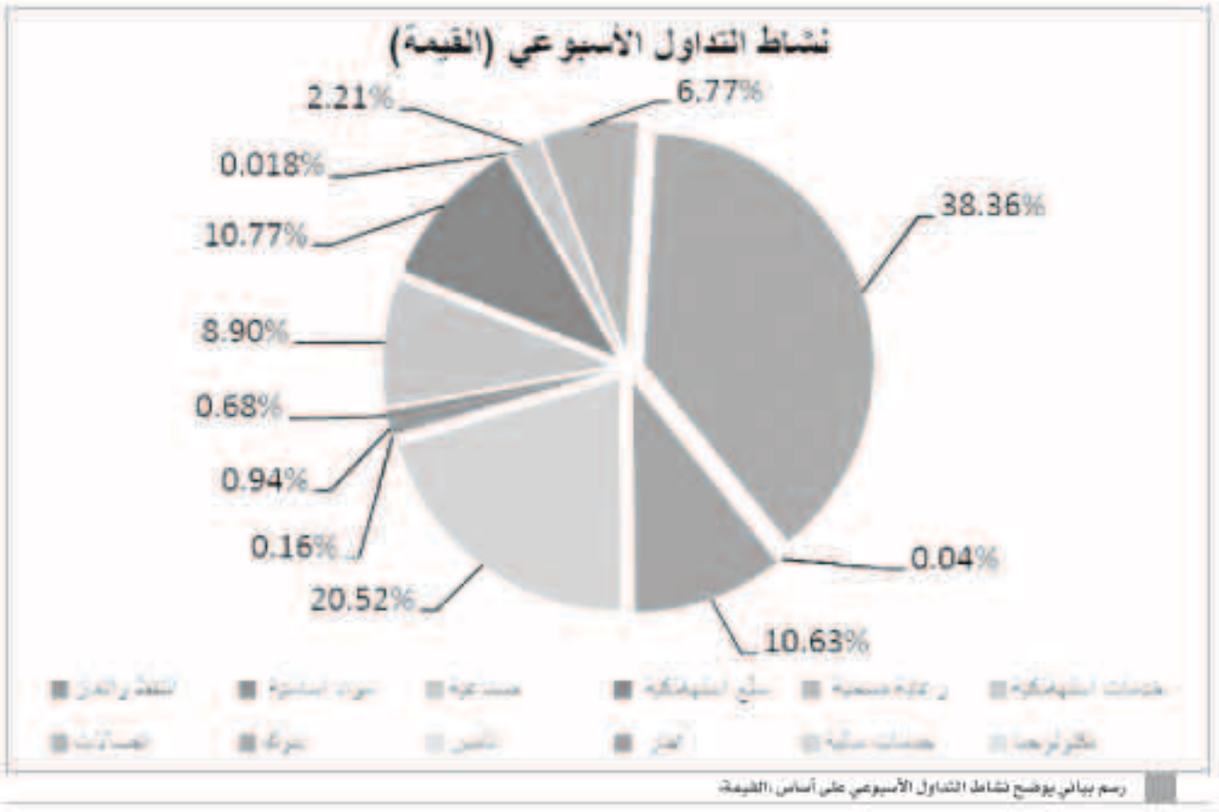

رسم بياني يوضح نشاط التداول الأسبوعي على أساس القيمة.

ميرزا: الربط الخليجي للكهرباء يدخل حيز التطبيق خلال عامين

عبدالحسين ميرزا

قال وزير الطاقة البحريني إن هيئة الربط الخليجي للكهرباء في طور الانتهاء من دراسة المرحلة الثانية من الربط الخليجي الكهربائي والمتمثلة في المرحلة التجارية، متوقعًا أن تدخل الدراسة حيز التنفيذ خلال عامين أو 3 أعوام.

وأضاف عبدالحسين ميرزا، في تصريح للصحفيين على هامش افتتاح معرض البحرين الدولي للمنزل الحديث أن المرحلة التجارية ستشهد تصديرًا للكهرباء من دول مجلس التعاون، متوقعًا إلى أن التكلفة ستكون قليلة بسبب وجود الإمدادات الكهربائية.

وقال «بعد الانتهاء من التبادل التجاري الخليجي سننتقل إلى الربط الكهربائي العربي، ومن ثم الانتقال لمرحلة الربط العربي والخليجي للكهرباء مع دول أوروبا».

وكان الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبداللطيف الزياني، قد صرح في وقت سابق أن هيئة الربط الكهربائي الخليجي تعد من أكبر 18 شركة في العالم، ونجحت خلال العام 2015 في توفير أكثر من 215 مليون دولار أمريكي.

«الوطني»: 3.9 مليارات دينار العجز المتوقع في الميزانية مع انتهاء السنة المالية الحالية

توقع بنك الكويت الوطني أن تسجل ميزانية الكويت عجزا مع انتهاء السنة المالية الحالية 2015-2016 بواقع 3.9 مليار دينار أي ما نسبته 8.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وقال البنك في تقريره الاقتصادي المتخصص إن الكويت سجلت عجزا أوليا بواقع 1.9 مليار دينار خلال الفترة التي تسبق سداد المدفوعات التحويلية لصندوق الأجيال القادمة مشيرا إلى أن البيانات المؤقتة للميزانية العامة للأشهر الثمانية الأولى من السنة المالية 2015/2016 تظهر تراجعا في الإنفاق الحكومي في الوقت الذي تراجعت أسعار النفط إلى أقل مستوياتها منذ سبع سنوات.

وأضاف أنه على الرغم من التراجع الذي سجله الانفاق العام فقد ارتفعت الأجور والرواتب إضافة إلى الانفاق الرأسمالي الذي عكس تسارع وتيرة تنفيذ المشاريع بينما بقيت الإيرادات غير النفطية أقل من متوسطها للخمس سنوات.

واشار الى أن الإنفاق الحكومي استقر اعتبارا من شهر نوفمبر الماضي عند 6.6 مليارات دينار منذ بداية السنة المالية متراجعا عن مستواه في الفترة ذاتها من العام الماضي بواقع 22 في المئة إلا أن نسبة الانفاق في الميزانية جاءت عند 35 في المئة أي أقل بقليل من متوسط الخمس سنوات لشهر نوفمبر البالغ 37 في المئة.

ولفت الى أن الإنفاق الحقيقي جاء عند مستوى أعلى بلغ 11.2 مليار دينار وفق البيانات الجديدة بشأن المصروفات المخصومة الحقيقية بواسطة حساب الخزينة الموحد لدى بنك الكويت المركزي والصادرة عن وزارة المالية.

وبين أن هذا الاختلاف المحاسبي يعود إلى تأخر بعض الوزارات في إصدار التقارير بشأن المصروفات بالإضافة إلى بعض المستحقات المؤجلة لوزارة الكهرباء والماء وللمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والبالغة 1.14 مليار دينار.

وذكر أن الإنفاق الجاري الذي يشكل النسبة الأكبر من إجمالي الإنفاق بلغ 5.8 مليارات دينار منذ بداية السنة المالية متراجعا بواقع 25 في المئة على أساس سنوي وجاء التراجع في الإنفاق الجاري نتيجة تراجع المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية المحرك الأساسي للانفاق الجاري التي تتمثل في الرواتب العسكرية والتحويلات لصندوق الضمان الاجتماعي.

واضاف أن الأجور والرواتب استقرت عند 2.4 مليار دينار منذ بداية السنة المالية مرتفعة بواقع 9 في المئة على أساس سنوي وبلغت المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية 3.1 مليارات دينار منذ بداية السنة المالية متراجعة بواقع 28 في المئة على أساس سنوي وذلك نتيجة تراجع كبير لدعم المنتجات المكررة والغاز الطبيعي المسيل.

وبخصوص السلع والخدمات قال التقرير إنها استقرت عند 0.4 مليار دينار منذ بداية السنة المالية متراجعة بواقع 72 في المئة على أساس سنوي تماشيا مع تراجع الإنفاق في وزارة الكهرباء والماء بواقع 88 في المئة على أساس سنوي. واضاف أن الإنفاق الرأسمالي بلغ 0.8 مليار دينار منذ بداية السنة المالية مرتفعا بواقع 11 في المئة على أساس سنوي موضحا ان هذا الإنفاق يقف حاليا عند 34 في المئة من الميزانية للعام بأكمله مقارنة بمتوسطه للسنوات الخمس البالغ 28 المئة.

واوضح ان ذلك يعكس التزام الحكومة بخطتها الاستراتيجية للتنمية إذ بلغ الإنفاق على المشاريع والصيانة وشراء الأراضي 740 مليون دينار مرتفعا بواقع 8.5 في المئة على أساس سنوي مشيرا الى ان الإنفاق جاء عند أعلى مستوى في كل من وزارة الكهرباء والماء ووزارة الأشغال العامة في الباب الرابع بواقع 41 في المئة و48 في المئة على التوالي.

وتابع التقرير أن إجمالي الإيرادات الحكومية بلغ 10.4 مليارات دينار خلال الأشهر الثمانية متراجعا بواقع 45 في المئة على أساس سنوي لافتا الى تراجع الإيرادات النفطية وغير النفطية بشكل كبير على السواء بواقع 46 في المئة و 32 في المئة على أساس سنوي على التوالي. ولفت الى ان الإيرادات النفطية ظلت في تراجع متأثرة بتراجع أسعار النفط إلى أقل مستويات لها منذ سبع سنوات جاءت أقل من متوسط العام الماضي «فقد بلغ متوسط سعر خام التصدير الكويتي 50 دولار للبرميل خلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة المالية 2015-2016 و 38 دولار للبرميل خلال نوفمبر».

وتوقع أن تظل أسعار النفط في ركود نسبي لبقية أشهر السنة المالية «ولكننا لا نزال عند توقعاتنا ببلوغ الإيرادات النفطية 12.9 مليار دينار بحلول نهاية السنة المالية متجاوزة توقعات الحكومة الرسمية بنحو 20 في المئة».

وأوضح أن الإيرادات غير النفطية تراجعت أيضا نتيجة تأجيل دفع التعويضات من لجنة الأمم المتحدة للتعويضات «ونتيجة ذلك تراجعت الإيرادات غير النفطية بواقع 32 في المئة على خلفية تراجع الإيرادات المتنوعة والرسوم».

وأفاد بأن التعويضات المستحقة تبلغ 1.4 مليار دينار إلا أن لجنة الأمم المتحدة للتعويضات قد أصدرت قرارا بتأجيل دفع تلك التعويضات لحين مطلع العام 2017 «وقد بلغت التعويضات المدفوعة من لجنة الامم المتحدة للتعويضات للكويت 1.1 مليار دينار في السنة المالية 2014- 2015 وكانت آخر المدفوعات في مارس من العام 2015».

بنك الكويت الوطني

دبي تستحوذ على نصف مبيعات الأسواق الحرة في المنطقة

تستحوذ سوق دبي الحرة على نصف مبيعات الأسواق الحرة في المنطقة و 7 في المئة من المبيعات العالمية، وارجع مختصون هذه الزيادة الى مهرجان دبي للتسوق الذي اثر بشكل كبير في سوق دبي الحرة وأسهم بما يقدمه من عروض استثنائية في تحويل المسافرين إلى متسوقين.

وقال كولم ماكلوكلين النائب التنفيذي لرئيس مجلس إدارة سوق دبي الحرة ان أحد أهم أهدافنا منذ بداية انطلاق سوق دبي الحرة في العام 1983 هو الترويج لإمارة دبي على المستوى الإقليمي والعالمي وتعزيز مكانتها كمحطة عالمية للأعمال والتسوق.

واضاف كولم، وفقا لوكالة انباء الإمارات «وام» ان مهرجان دبي للتسوق يلعب دورا محوريا في تنشيط الحركة التجارية في قطاع التجزئة، قائلا: «مهمتنا تقتضي ضمان قيام 50 في المئة من المسافرين على الأقل بالتسوق في السوق الحرة».

ارتفاع في أعداد الوظائف الأمريكية وسط هبوط معدلات الأجور

اشار بيان وزارة العمل الأمريكية، أن الرواتب لغير المزارعين في أمريكا خلال شهر ديسمبر سجل 292 الف وظيفة، مقارنة بـ 200 الف توقعات. وكان الرقم المسجل للشهر الذي يسبقه 252 الف وظيفة، اما عن معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال شهر ديسمبر فقد استقرت عند المستوى 5.0 في المئة لتوافق كلا من التوقعات والقراءة السابقة، من جهة اخرى مؤشر متوسط الربح في الساعة شهد قراءة ثابتة خلال شهر ديسمبر بنسبة 0.0 في المئة مقارنة مع التوقعات والقراءة السابقة التي كانت مرتفعة بنسبة 0.2 في المئة.